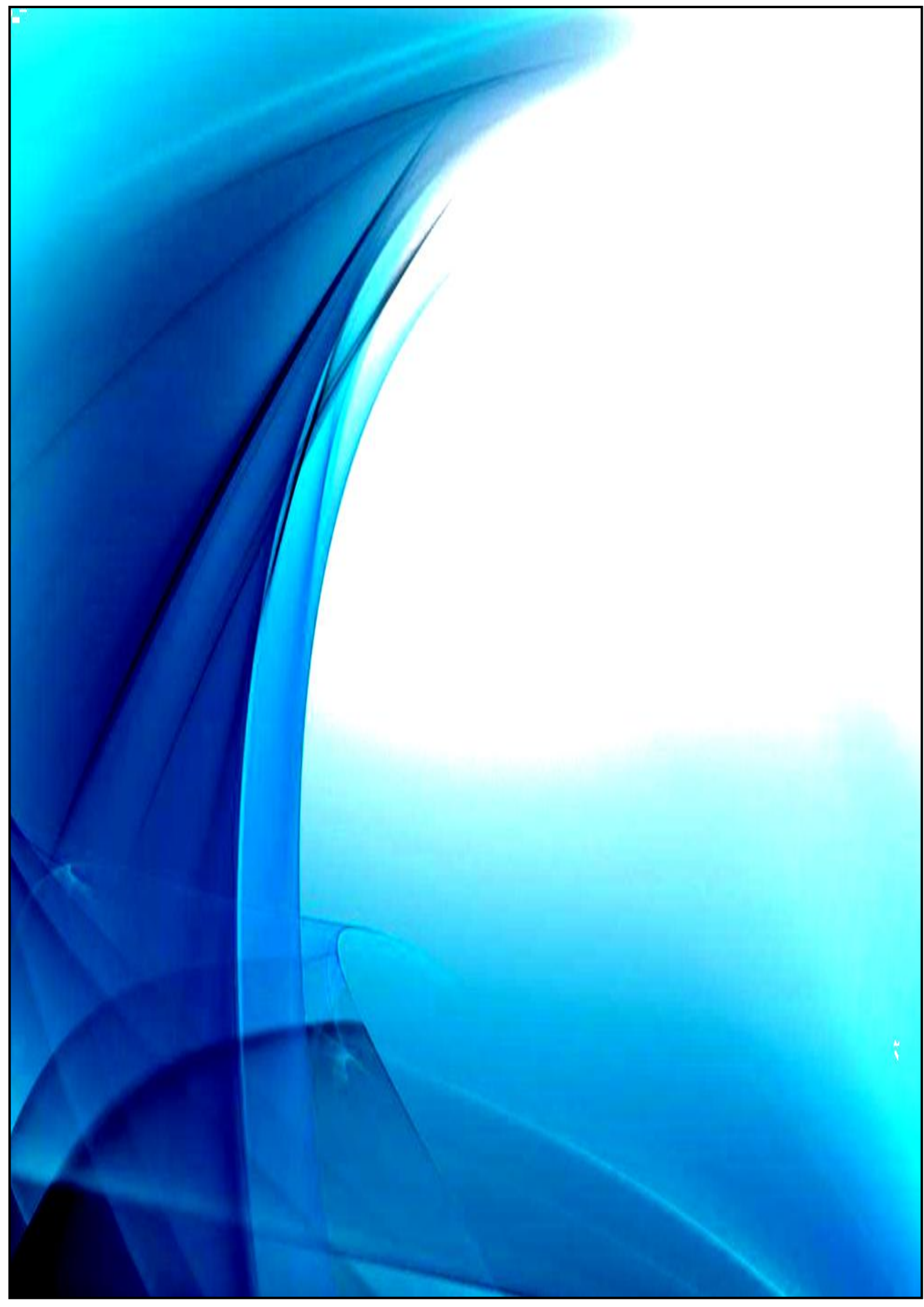






جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية
والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الرابع عشر العدد 02 ديسمبر 2023

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (15)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة

الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).

- تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.

- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسنول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الرابع عشر العدد 2 ديسمبر 2023

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ.د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

أ.د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:

أ.د. واضح أحمد الأمين، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. العيداني الياس، أ.د. عطار خالد، أ.د.

لكحل فيصل، أ.د. قاسم قادة د. دهقاني أيوب، د. بوسكرة عمر.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة، سلطاني محمد رضا

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، د. عطار خالد، د. صالح ربوح، أ.د. مصايح محمد، د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بشير دردار، أ.د. بن فريجة الجلالي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ربوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بوركبة ختة، أ.د. طعام شاحنة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسل مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، د. بوغاري فاطمة، أ.د. قردان ميلود، أ.د. يونس محمد، أ.د. فتوح محمود، أ.د. عيسى حورية، د. بوضوار صورية، وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشراش، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مخطار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجحي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د موسى فريد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، أ.د. العيداني إلياس، د. عيسى إسماعيل، د. بوزكري الجليلي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د.

شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE

Mensson

كلمة العدد

تواصل مجلة المعيار مسارها العلمي دون توقف، وقد بلغت العدد الثاني من المجلد الرابع عشر من سنة 2023، حيث شارفت على سنتها الرابعة عشر من الصدور دون توقف، فهي بذلك وفرت فضاءات علمية لكل الباحثين من أساتذة وطلبة من داخل وخارج الوطن.

فكعادته احتوى هذا العدد على دراسات وأبحاث متنوعة، شملت كل التخصصات، فتناول على سبيل المثال مواضيع في فلسفة التاريخ وفلسفة العلوم، أما في الأدب فقد تناول العدد أبحاثا حول الدراسات والأدبية البلاغية، والنقد الأدبي وقضايا النثر والشعر، وفي علم التاريخ تناول الباحثون، قضايا اجتماعية مهمة، وكذا إلى أبحاث في النشاطات البدنية والرياضة. وأخرى ذات الطابع الاقتصادي والقانوني، بالإضافة إلى دراسات أخرى بلغات اجنبية.

نأمل من كل الباحثين المهتمين بالبحث العلمي التواصل معنا.

المدير المسؤول عن النشر

أ.د. عيساني محمد

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	(اللا محكي) في الرواية النسوية الجزائرية رواية كوب شاي للامية خلف الله نموذجاً أ.د. خلف الله بن علي، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	10 -1
02	أثر النسق الثقافي في بناء الخطاب الشعري الصوفي - نسق الفكر الجبري في ترجمان الأشواق أنموذجاً - ط.د. دريس مسيكة 1*، أ.د. الميلود قردان ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	22 -11
03	استراتيجية التعبير من خلال أداء المعلم وتقويم المتعلم ط.د. دحماني ميلود، (المشرف) أ.د. رزاقية محمود، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	34 -23
04	إعجاز القرآن وأثره في نظرية النظم بين الباقلاني وعبد القاهر الجرجاني حمراس محمد، جامعة غليزان ، الجزائر	50 -35
05	الأزدواجية اللغوية في الحقل الأكاديمي وإعادة إنتاج الفرنسية- دراسة ميدانية لعينة من الطلبة ببعض جامعات الجزائر العاصمة- بولعراف رضوان، سماح عوايجية، جامعة الجزائر2-الجزائر	65 -51
06	بين الشعر الصوفي والشعرية الصوفية (مقاربات مفاهيمية) بوعبيد كنزة، زدادقة سفيان، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف، الجزائر	78 -66
07	تناسب المقاصد الخطابية والنتائج السياقية وفق نظرية الملاءمة التداولية-دراسة تطبيقية في سورة الجن- بلعكرمي سمية، بوسعيد جميلة، جامعة الجيلالي الياصب -سيدي بلعباس- (الجزائر)	91 -79
08	تيسير النحو العربي عند عبد الكريم الفكون من خلال كتابه "فتح المولى" ط.د. : معمّر حاج العربي، المشرف: أ.د. بلحسين محمد، جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر-	107 -92
09	جهود عبد الرحمان الحاج صالح في الدرس الصوتي ط.د يعقوب عمر، د إبراهيم طيشي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.	117 -108
10	سؤال الأنساق الثقافية في رواية (ليتني امرأة . ثرثرة عادية) ل(هنوف الجاسر) د. برقاد أحمد، جامعة جيلالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر	132 -118
11	فكرة المقاصد عند الشاطبي بين أصول الشريعة وأصول النحو لقرين بلقاسم، طيبة ميدني، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر،	146 -133
12	لامية العرب من الجمالية الشعرية إلى المستتر الثقافي- هيمنة نسق الترهيب عند الشنفرى- ط-د: الصيد جلول، أ -د : طالب عبد القادر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر	162 -147
13	مظاهر الانزياح في الحكم العطائية ط.د مداح سامية، أ.د. عطار خالد، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	172 -163
14	Arab Contributions to the Articulatory Phonetics According to the Anatomical Studies HAMIDANI AISSA, HAMIDANI AHLEM, University of Ibn Khaldoun – Tiaret –Algeria	183 -173
15	La guerre, son ordre...et ses désordres La mise en mots du thème de la guerre dans le roman La princesse et le clown de Hamid Skif BENTELIDJAN Siham. Ecole Normale Supérieure des Lettres et Sciences humaines, Bouzaréa, Alger, Algérie.	197 -184
16	أثار تطبيق المادة 54 من قانون الأسرة على المجتمع الجزائري: دراسة سوسيوقانونية دحمون حفيظ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	213 -198

230 -214	إشكالية المضامين القيمية ومنطق حوار الحضارات في ظل العلاقات الأورو-عربية جزار مصطفى، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر.	17
243 -231	الإصلاح السياسي وأثره على توجهات السياسة العامة في الجزائر، السياسة العامة البيئية أنموذجاً ط.د. رقيق فاروق، أ.د تراكمة جمال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة -الجزائر-	18
258 -244	التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2022 المبروك خليفة كرفاع، كلية احمد بن محمد -قطر-	19
274 - 259	الحق في الصحة والحصول على الدواء في التشريع الجزائري وفاء شعلال، الأستاذ المشرف: فرحات حمو جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم -الجزائر-	20
285-275	الحماية القانونية للبيئة من الاضرار الناتجة عن الاسلحة الفتاكة في النزاعات المسلحة الدولية العيشي عبد الرحمان، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2- الجزائر-	21
296 -286	الدبلوماسية المناخية كآلية لتعزيز الحوكمة البيئية سليمان سها م ، جامعة البليدة 2 -الجزائر-	22
311 - 297	الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر- زهير بوكريف، محمد لعقون جامعة لونيبي علي -البليدة 2-الجزائر-	23
323 -312	الزواج البيئي، إشكالية الظاهرة والبيانات بلمادي سفيان، جامعة علي لونيبي - البليدة 2 -الجزائر-	24
338-324	تعزيز الأمن البيئي في النزاعات المسلحة رحماني مهدي، أستاذ محاضر "أ"، جامعة البليدة 02 -الجزائر-	25
353 -339	تقييم المشاركة السياسية في الجزائر 2019-2023 زيتوني محمد، جامعة محمد بوضياف "المسيلة -الجزائر-	26
365 -354	دور الاجتهاد القضائي الجزائري في تقدير مصلحة المحضون قدوش سميرة، جامعة أحمد بن يحيى الوشرسي، تيسمسيلت -الجزائر-	27
381 -366	دور الوظائف الخضراء في دعم الاستدامة وتحقيق الأمن البيئي زان مريم، جامعة لونيبي علي البليدة 2-الجزائر	28
397 -382	فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الامن الغذائي العالمي د.فكري شهرزاد، جامعة لونيبي علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية -الجزائر-	29
410-398	مساهمة الطالب "عيسى مسعودي" الثورية في الصحافة التونسية 1956-1957 د. محمد سريج، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف -الجزائر-	30
426 -411	الاستثمار الفلاحي بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2010-2021 بين الواقع والمأمول صادق جميلة، جامعة أحمد بن يحيى الوشرسي -تيسمسيلت- الجزائر-	31
441 -427	التوازن المالي في الجزائر بين حوكمة الإنفاق العام والاستدامة المالية فيرم يمينه، شيبوط سليمان، جامعة الجلفة -الجزائر-	32
456 -442	الدور الوسيط للقيمة المدركة في تعزيز أثر جودة الخدمة على ولاء العملاء-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)- باني فتحي ¹ ، بركان مامة ² ¹ جامعة تيسمسيلت -الجزائر-- ² جامعة يحي فارس المدية -الجزائر-	33

471 -457	المؤسسات الرائدة في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر. الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجاً ط.د. فني ياسين ¹ ، د. سحوان علي ²	34
486 -472	¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر- ² جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت -الجزائر- دراسة لواقع تجربة توجه الجزائر نحو زيادة اهتمامها بالاستثمار في الطاقة المتجددة عائشة نجاح ¹ ، بوقادير ربيعة ²	35
500 -487	¹ جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر- ² جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر- مبادرة طريق الحرير الجديد بين الاستراتيجية الصينية والتحدي الأمريكي لخداري جلول ¹ ، غربي محمد ²	36
514-501	Perception des étudiants de l'atmosphère d'un site web éducatif: évaluation avec l'outil EEAM GUELAILIA Redouane¹,BOUZIANE Mohamed² ¹ Université de Tissemsilt, Algérie- ²Université de Tissemsilt, Algérie	37
527 -515	الاسترخاء وأثره الإيجابي على تطوير الأداء لدى رياضي دفع الجلة طاهير عمار ¹ ، لزنك احمد ² ، داخية عادل ³	38
543-528	¹ جامعة بسكرة -الجزائر- ² جامعة بسكرة -الجزائر- ³ جامعة بسكرة -الجزائر- إشكالية ادماج الانترنت في الدراسة بين اعتبارات التربية وتحديات وسائل التكنولوجيا المعاصرة د. فضيلة رباحي، جامعة البليدة2 -الجزائر-	39
556 -544	الالتزام التنظيمي وعلاقته بالأداء المهني لدى العمال ابراهيم بيض القول ¹ ، تجاني منصور ²	40
565 -557	¹ جامعة الجلفة -الجزائر- ² جامعة قسنطينة -الجزائر- البعد التراثي في النصوص التعليمية - الطور الابتدائي أنموذجا - أحمد بونيف، المركز الجامعي نور بشير- البيض -الجزائر-	41
580 -566	الحسبة على الحمامات في المغرب الاسلامي شوترنجة ¹ ، حمدوش زهيرة ²	42
591 -581	¹ المركز الجامعي مرسل عبد الله -الجزائر- ² المركز الجامعي مرسل عبد الله-الجزائر- الدراسات القرآنية مفهومها وعلاقتها بعلوم القرآن خالد مهدي، جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة- كلية العلوم الإسلامية -الجزائر-	43
607 -592	السكن المشترك وتأثيره على الممارسات الجنسية لدى الأزواج دراسة سوسيو أنثروبولوجية بمدينة وهران ط.د. مشري محمد، جامعة وهران2 -الجزائر-	44
624 -608	الصدق الخارجي للنسخة العربية لاختبار MMPI2 د. علي تودرت نسيمه قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الجزائر2 -الجزائر-	45
634 -625	الموروث الثقافي إبان الاستعمار، التعليم في الجزائر في الفترة ما بين 1961-1925 نموذجاً رزوقي عبد الله ¹ ، مسعودي العلمي ²	46
649 -635	¹ جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر- ² جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر أهمية المنهج الكمي في تدوين الديمغرافيا التاريخية في المغرب الإسلامي د. مزردى فاتح، جامعة البليدة 2 -الجزائر-	47
662 -650	براديعم الوسيط في ضوء ميلاد مكلوهانية جديدة: قراءة في المفاهيم رشيد بن راشد، جامعة وهران (2)- الجزائر-	48

675 -663	49	تأثير القراءة الإلكترونية على الكتاب الورقي في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قراءة سوسيولوجية نقدية لتحليل الواقع والتحديات قاسي محمد الهادي، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة -الجزائر-
691 -676	50	تقويم محتوى برامج العلوم للمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات التربية الصحية د. تزكرات عبد الناصر ¹ ، د. محمودي سليم ² ¹ جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-، الجزائر- ² جامعة البشيرابراهيمى برج بوعريريج، الجزائر،
707 -692	51	دور التعليم عن بعد في تنمية التفكير الابداعي لدى طلاب جامعة الشرقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. أمينة بن قويدر صمد ¹ ، د. جوخة الصوافي ² ، د.قاسم العجمي ³ ¹ جامعة الشرقية -سلطنة عمان- - ² جامعة الشرقية -سلطنة عمان- -- ³ جامعة الشرقية -سلطنة عمان-
722 -708	52	دور تكنولوجيا اتصال الرقمي في عصرنه المؤسسات الخدمانية دراسة حالة لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS -عين الدفلى أحمد جبار ¹ ، السلامي دلال ² ¹ جامعة خميس مليانة-الجزائر-- ² جامعة خميس مليانة -الجزائر-
737 -723	53	صعوبات البحث الأكاديمي لدى طلبة العلوم الاجتماعية-دراسة ميدانية بقسم العلوم الاجتماعية في جامعة الشلف- أ. د. سهلية بوجلال ¹ ، د. عمر بوسكرة ² ¹ جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-- ² جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-
745 -738	54	ضوابط التأويل في الفلسفتين اليهودية والعربية الإسلامية - دراسة تحليلية - د. سحوان رضوان، جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر-
761 -746	55	فيروس كورونا يحاكي إرهابًا بيولوجيًا: قراءة فلسفية نقدية معوشي حياة ¹ ، حاج علي كمال ² ¹ جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر-- ² جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر-
777 -762	56	قيم المواطنة في التصور الصوفي الإسلامي هارون غنيمه، جامعة حسية بن بوعلي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-شلف -الجزائر-
791 -778	57	مدارس رعاية ذوي الهمم في الجزائر - الإعاقة السمعية نموذجاً- ذيب وسيلة، جامعة البليدة 2-الجزائر-
803 -792	58	مستوى مساهمة مستشاري التوجيه في التخفيف من العنف المدرسي من وجهة نظرهم- دراسة ميدانية بمركز التوجيه المدرسي والمهني بالمسيلة- أ.د. مصطفى بعلي ¹ ، د. هجيرة بوساق ² ¹ جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر- - ² جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-
815 -804	59	معركة العقل عند عبد الله شريط مبارك فضيلة، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-
825 -816	60	نحو عولة الفهم عند "ادغار موران" معاطلية سامية ¹ ، كحول سعودي ² ¹ جامعة 8 ماي 1945-قالمة -الجزائر- - ² جامعة 8 ماي 1945-قالمة-الجزائر-
839 -826	61	نقد وتأسيس لخطاب ماركسي جديد عند لويس ألتوسير عليش لعموري، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة -الجزائر-
856 -840	62	واقع الفعل السياحي بين ثنائية التنمية المستدامة وثقافة المورد البشري د. زروق علي، جامعة خميس مليانة -الجزائر-
871-857	63	Decoding Reading Comprehension Challenges: A Study of Biology Students in Algerian Higher Education Dr. Asma Djaidja¹, Dr. Abila Ahmed Kadi² ¹ University Center of Barika, Algeria- ² University of M'sila, Algeria

886-872	Promoting Algerian EFL students' comprehension via e-reading materials Siheem Zerbout¹, Nouria Messaoudi² ¹ Ain Temouchent University, Algeria - ² Teacher Training College, Mostaganem (ENSM), Algeria	64
898-887	South Sudanese Linguistic Identity Dilemma as a Colonial Residue Ktir Keltoum¹, BensafiZoulikha² ¹ University of Algiers 2 Abou El Kacem Saâdallah, Algeria- ² University of Algiers 2 Abou El Kacem Saâdallah	65
913-899	The impact of using modern media and communication technologies in implementing the concept of artificial intelligence in university communities. Slimani Leila University of Ghardaia –Algeria-	66
923-914	Unveiling the Role of History in Enhancing the Power of Arab Gulf States Zaoui Rabah ¹, Lounis Faris ² ¹ Akli Muhand Oulhadj University -Algeria- ² University of Algiers 03 -Algeria-	67
936-924	Violence in the Algerian school, its forms, factors and prevention Fadila Belabbes¹, Salima Abdeslam² ¹ Universite Moulay El Tahar Saida- ² Universite Mohamed boudiaf- msila	68
952-937	Energie renouvelable, développement durable et sécurité écologique: mondiaux. Le paradoxe des lobbies des hydrocarbures Hamdis Makboula, université Blida 2- Lounici Ali -Algérie-	69
962-953	L'appréciation du Droit des montages fiscaux des multinationales Etude comparative Boumediene Zaza, Faculté de Droit et de Sciences Politiques Université Oran 2 –Algérie-	70
974-963	Protection de l'environnement à travers l'économie circulaire dans l'industrie textile: Approches et procédés Hanane ZAMOUM, EHEC KOLEA, laboratoire Marketic EHEC –Algérie-	71
990-975	الرؤية الفجائية في السرد النسوي من منظور الناقد محمد معتصم كمال غربي ¹ ، أ.د. شامخة طعام ² ¹ جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر- ² جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-	72
999-991	تمظهرات الخطاب الصوفي عند عبد القادر فيدوح عاشور موسى*، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-	73
-1000 1016	علاقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالعزلة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الوالدين. (دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة الدويرة) روحاي محمد ¹ ، رحوي بلحسين عباسية ² ¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر- ² جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر-	74

التاريخ: 2022/09/29

الرقم: L22/0364 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة المعيار المحترم

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif - ارسيف)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي السابع للمجلات للعام 2022.

يخضع معامل التأثير "Arcif ارسيف" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif ارسيف" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (1000) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif ارسيف" في تقرير عام 2022 .

ويسرنا تهنئتك وإعلامكم بأن مجلة المعيار الصادرة عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "Arcif ارسيف" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:

<http://e-marefa.net/arcif/criteria/>

و كان معامل "Arcif ارسيف" العام لمجلتكم لسنة 2022 (0.1057). كما صنفتم مجلتكم في:

- تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (136) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.12).
- تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (210) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.1).

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "Arcif ارسيف" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " ارسيف "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير "Arcif ارسيف"



التاريخ: 8/10/2023
الرقم: L23 / 458ARCIF

سعادة أ.د. رئيس تحرير مجلة المعيار المحترم

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif - ارسيف)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

يخضع معامل التأثير "Arcif ارسيف" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif ارسيف" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يقارب (5000) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1155) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif ارسيف" في تقرير عام 2023.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة المعيار الصادرة عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "Arcif ارسيف" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "Arcif ارسيف" العام لمجلتكم لسنة 2023 (0.1563). كما صُنفت مجلتكم في:

- تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (141) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q3) وهي الفئة الوسطى، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.198).
- تخصص الآداب والعلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (251) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q3) وهي الفئة الوسطى، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.136).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "Arcif ارسيف" لعام 2023 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "Arcif ارسيف" (للعام 2023) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "Arcif ارسيف" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "Arcif ارسيف"، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"Arcif ارسيف"



التوازن المالي في الجزائر بين حوكمة الإنفاق العام والاستدامة المالية

The fiscal balance in Algeria between public spending governance and fiscal sustainability



فيرم يمينة^{*}، شيبوط سليمان²

¹جامعة الجلفة، الجزائر، البريد الإلكتروني: univ.professionnel@gmail.com

²جامعة الجلفة، الجزائر، البريد الإلكتروني: chiboutslimane@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/10/28 تاريخ القبول: 2023/12/03

ملخص:

التوازن حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مفهوم التوازن العام ومفهوم الانفاق العام في المحورين الأول والثاني، أما في المحور الثالث فتناولنا مفهوم الاستدامة المالية، لتتطرق في المحور الرابع إلى تشخيص واقع الانفاق العام في الجزائر من خلال تحليل تصنيف الجزائر ضمن مختلف مؤشرات الحوكمة العالمية.

لكن للأسف لاحظنا من خلال التحليل أن الجزائر بعيدة كل البعد عن التصنيف العالمي وذلك لعدم تجسيدها لمبادئ وأسس الحوكمة العالمية في تسيير نفقاتها العامة. لذا على الجزائر ترسيخ متطلبات حوكمة الانفاق العام لترشيد انفاقها بما يخدم استدامتها. الكلمات المفتاحية: المالية، الحوكمة، الاستدامة المالية، الانفاق العام.

Abstract:

Through this study, we tried to address the general balance and public spending in the first and second axes, while in the third axis we dealt with the issue of financial sustainability, to discuss in the fourth axis the diagnosis of the reality of public spending in Algeria by analyzing Algeria's classification among the various indicators of global governance.

Unfortunately, we noticed through the analysis that Algeria is far from the world rankings, due to its failure to embody the principles and foundations of global governance in the management of its public expenditures.

Therefore, Algeria must consolidate the requirements of public expenditure governance in order to rationalize its spending in a way that serves its financial sustainability.

Key words: financial balance, governance, financial sustainability, public spending.

*
فيرم يمينة

مقدمة:

تعتبر سياسة الانفاق العام أحد أبرز الوسائل التي تعتمد عليها السياسة المالية في تحقيق أهدافها في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالإنفاق العام هو أداة مهمة تعتمد عليها الدولة في توجيه اقتصادها لتحقيق أهدافها، ومع تزايد ظاهرة النفقة العامة التي شهدتها العالم في عصرنا الحالي استدعى من الدول ضرورة ترشيدها والحد من اسرافها وتبذيرها لتحافظ هذه الدول على استقرارها الاقتصادي وتوازنها المالي. والجزائر كباقي دول العالم عرفت وتيرة انفاقها العام ارتفاعا مضطردا وهي تعتمد بالأساس على عائدات الجباية النفطية .

فالجزائر عملت على تحقيق مستويات متقدمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، ولأجل ذلك دفعت أموال طائلة ما جعلها تدخل في أزمات مالية كبيرة ذلك أنها لم تحسن إدارة تسير نفقاتها، الامر الذي جعل أموالها عرضة للتبذير والاسراف. لذا يجب على الجزائر اليوم للخروج من مشاكلها المالية ان تقوم بحوكمة انفاقها العام، وذلك بترسيخ متطلبات الحوكمة الرشيدة لأجل تحقيق توازن مالي في ظل استدامة مالية عمومية على المدى الطويل.

1 - الإشكالية:

وعلى ضوء ما تقدم تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي:
كيف يمكن للجزائر ان تقوم بحوكمة انفاقها العام في ظل استدامة مالية عمومية لتحقيق توازنها المالي ؟

2 - الأسئلة الفرعية:

- ما هي حوكمة الانفاق العام؟
- ما هو واقع الانفاق العام في الجزائر؟
- ما هي متطلبات حوكمة الانفاق العمومي في الجزائر؟

3 - أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز دور حوكمة الانفاق العام.
- ✓ تشخيص واقع الانفاق العام في الجزائر.
- ✓ ترسيخ متطلبات حوكمة الانفاق العام في الجزائر.

المحور الأول: مؤشرات التوازن المالي:

إن جميع الدول تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، وبعد التطورات المالية التي شهدتها جميع الدول توسع مفهوم التوازن المالي فبعدما كان يقتصر على تساوي الإيرادات والنفقات أي توازن الميزانية العامة للدولة صار يشمل أيضا التوازن على مستوى ميزان المدفوعات والدين العام.

أولا - الموازنة العامة للدولة .

1 - تعريف الموازنة العامة للدولة:

الميزانية هي التعبير المالي لبرنامج العمل الذي تعتمده الحكومة تنفيذه تحقيقا لأهداف المجتمع، وهي بهذا التعريف تعكس السياسات التي تراها الحكومة سبيلا لتحقيق أهداف المجتمع (عبد المجيد، إبراهيم، ص 62).

2 - أهمية الموازنة العامة: تظهر أهمية الموازنة من حيث:

أ. أهميتها السياسية: إن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان، معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة.

ب. أهميتها الاقتصادية: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية.

ج. أهميتها الاجتماعية: إن أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بما يهتم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي (محمد طاقة، هدى العزاوي، 2010، ص 171).

3 - قواعد الموازنة العامة: هناك عدة قواعد تتبع عند إعداد الموازنة العامة وأهم هذه القواعد ما يلي:

أ. قاعدة سنوية الموازنة: يقصد بسنوية الموازنة أن إيرادات الدولة ونفقاتها يتم تقديرها بصفة دورية وتقرها السلطة التشريعية كل سنة.

ب. قاعدة عمومية (شمولية) الموازنة: تعني هذه أن تكون الموازنة العامة شاملة لجميع نفقات وإيرادات الدولة، وعدم إجراء مقاصة بين نفقات وإيرادات الإدارات الحكومية.

ج. قاعدة عدم تخصيص الإيرادات (الشيوع): تعني هذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

د. قاعدة وحدة الموازنة: تعني هذه القاعدة تسجيل كافة النفقات والإيرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة.

هـ. قاعدة توازن الموازنة: تعني هذه القاعدة تساوي الإيرادات والنفقات العامة وهي من نتاج الفكر المالي التقليدي وتشير إلى حيادية الإدارة المالية (سعيد على، 2011، صص 196-206).

4 - مراحل الموازنة العامة: تمر الموازنة العامة بأربع مراحل هي:

أ. مرحلة إعداد الميزانية: وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعمليات التحضير لإعدادها وإنهاء بوضع الصيغة النهائية للميزانية، والتي تتم من قبل السلطة التنفيذية باعتبارها السلطة الأكثر قدرة ومعرفة وارتباطها بعملية الإعداد هذه.

ب. مرحلة إقرار الميزانية العامة واعتمادها: إن الصيغة النهائية للميزانية العامة التي تعد من قبل السلطة التنفيذية ومن خلال السلطة المالية فيها والتي تتمثل بوزارة المالية، أو وزارة الخزانة، يتم رفعها إلى السلطة التشريعية من أجل اتخاذ القرار باعتمادها.

ج. مرحلة التنفيذ: وهي المرحلة الأساسية التي تتضمن تمويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والتقديرات الخاصة بالنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلا، ونفقات تتحقق فعلا وبما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من آثار ونتائج تتحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه الإيرادات والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة بتحقيقها الفعلي، والسلطة التي تختص بمهمة التنفيذ هي السلطة التنفيذية والتي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية، والهيئات العامة بما في ذلك المؤسسات العامة.

د. مرحلة الرقابة: تتعدد أنواع وأشكال الرقابة على الميزانية العامة.

- الرقابة المالية: والتي تمثل أحد أهم أنواع وأشكال الرقابة على الميزانية، نظرا لأن طبيعة الميزانية هذه ذات طبيعة مالية، وان الرقابة المالية هي الأكثر ارتباطا بها بسبب أن الرقابة هذه هي الأخرى ذات طبيعة مالية، وان الهدف الأساسي للرقابة المالية على الميزانية هو الوصول إلى ضمان صواب تنفيذ الميزانية بشكل يتطابق مع ما تتضمنه الميزانية وما صدرت به وما تم اعتماده فيها.

- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها جهات إدارية تابعة لجهات التنفيذ في أجهزة الدولة ومؤسساتها، أو من خلال جهات إدارية تكون تابعة لوزارة الخزانة أو وزارة المالية، والرقابة الإدارية هذه تتضمن رقابة سابقة على إجراءات الصرف، وكذلك تتضمن رقابة إدارية لاحقة للصرف والتنفيذ.

- الرقابة السياسية: وهي الرقابة التي يتم بموجبها قيام السلطة التشريعية وبالذات في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية بمراقبة تنفيذ الميزانية من خلال المتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ هذه، والتي تم بواسطة السلطة التنفيذية سواء في تحصيلها للإيرادات، أو تنفيذها للنفقات.

- الرقابة المستقلة: والتي يتم بموجبها قيام جهة رقابية مستقلة لا تكون خاضعة للسلطة التنفيذية، أو الهيئات التابعة لها.

- الرقابة الاقتصادية: إن الرقابة الاقتصادية هي رقابة حديثة ترتبط بالدور الحديث للمالية ومن خلال ما تؤديه الميزانية العامة من نشاطات اقتصادية، (فليح حسن، 2008، صص 300-314).

ثانيا: ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات سجل خاص يشمل مختلف الحسابات الخاصة، بالتعاملات الدولية، وهو من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعبر عن مكانة ومركز الاقتصاد الوطني دوليا.

1 - تعريف ميزان المدفوعات: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

" ميزان المدفوعات هو بيان حسابي منظم تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة مع غير المقيمين خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة" (Dominichsalvatore, 2008, p 480). 2 - أهمية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات عنصرا مهما ومفيدا للسلطات النقدية لأنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في احتياطياته الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية (كامل بكري، 2003، ص 202)

- يعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، (عرفات تقي، 1999، ص 115-116).

3 - مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من ما يلي:

أ - الحساب الجاري: يشمل الحساب الجاري مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة بالزيادة أو النقصان، ويقسم هذا الحساب إلى:

- حساب التجارة المنظورة: ويسجل في جانبه الدائن الصادرات لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل المبالغ المستلمة كمقابل لها في الجانب المدين من الميزان، أما في الجانب المدين تسجل الواردات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان، أي يقصد بالميزان التجاري كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات التي تمر على الجمارك فهي منظورة بهذا المعنى المحسوس. (Jean-Pierre, 1992, p 131).

- حساب الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية ويشمل كافة بنود الخدمات المتبادلة بين البلد والعالم الخارجي، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات الغير منظورة وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن (إيرادات) وواردات الخدمات (مدفوعات) في الجانب المدين ويمثل الفرق بين مدخلات الصادرات من هذه الخدمات ومدفوعات الواردات برصيد ميزان الخدمات (عادل أحمد، 2003، ص 189).

ب - حساب التحويلات من طرف واحد: يتضمن تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى العالم الخارجي سويت بدون مقابل ولا يترتب عليها ديون أو حقوق معينة ويشمل الهبات والعطايا والهدايا والمنح والمساعدات والتعويضات والتحويلات المالية وتسجل في الجانب المدين إذا كانت متجهة من البلد نحو الخارج، وفي حالة العكس تسجل في جانب الدائن وقد يكون التحويل سلع وخدمات فتسجل في الحساب الجاري دائنة أو مدنية، إما إذا كان نقدا فتسجل دائنة أو مدنية في حساب رأس المال (يونس محمود، 2000، ص 177).

ج - حساب رأس المال: يسجل في هذا الحساب كافة المعاملات التي تنتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج لغرض الإستثمار

د - حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي: ويتكون هذا الحساب من الذهب النقدي لدى سلطات النقدية والودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية والأجنبية لدى البنوك الأجنبية والوطنية والأصول الأجنبية والوطنية قصيرة الأجل وموارد صندوق النقد الدولي والقروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات (أحمد عبد الرحمان، 2006، ص 33)

هـ - حساب السهو والخطأ: وجد هذا الحساب ليصحح الخطأ الوارد الوقوع فيه وذلك لكثرة الحسابات في ميزان المدفوعات.

4 - توازن ميزان المدفوعات: ينقسم إلى نوعين:

التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات: إن التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات هو عبارة عن تساوي حساباته الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة وهذا لا يعكس توازن حساباته المختلفة كل على حدى

أي أن مجموع رصيد كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات وميزان رأس المال وميزان الذهب والصرف الأجنبي وميزان السهو والخطأ مساويا للصفر.

ب - التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: يقصد بالتوازن الاقتصادي الحالة التي تكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونية الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

5 - الاختلال في ميزان المدفوعات: إن الاختلال في ميزان المدفوعات أو عدم التوازن يعد أمراً واقعياً بالنسبة لكافة الدول وفي أي سنة كانت خاصة مع التقلبات المتعددة لاقتصاديات السوق، بما أن غالبية الاختلالات في ميزان المدفوعات خاصة الشديدة منها تكون مفاجئة ومتولدة عن مبادرات سريعة لمضاربة أو لشركة أو لحكومة ما بالذات، كما أنه يصعب التكهن بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على عناصر ميزان المدفوعات بسبب تداخل التقلبات الطارئة مع التقلبات الدورية، وبالتالي فإن الخلل في الميزان المدفوعات يرجح لعدم توازن جانبي الدائن والمدين في المعاملات المستقلة (حمادي صديق، 2021 - 2022، ص ص 73-74).

ثالثاً: الدين العام

1 - تعريف الدين العام:

" الدين العام هو جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد أصل المبالغ المقرضة " (عبد الله الشيخ، 1992، ص 369).

2 - أنواع الدين العام: يقسم إلى دين عام داخلي ودين عام وخارجي:

أ - الدين العام المحلي: وهو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب.

ب - الدين العام الخارجي: الدين العام الخارجي هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق دولي أو منظمة دولية في الخارج.

3 - إدارة الدين العام: (حمادي صديق، 2021 - 2022، ص ص 88-92).

أ - تعريف إدارة الدين العام: تعرف إدارة الدين العام بشكل عام بأنها عملية وضع استراتيجية لإدارة ديون الحكومة وتنفيذها بغرض جمع المبلغ المطلوب للتمويل بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط أو الطويل بما يتماشى مع الدرجة الحذرة من المخاطر.

ب - أهداف إدارة الدين العام: أهداف إدارة الدين العام تتمثل في تلبية احتياجات التمويل الحكومي والإبقاء على درجة مخاطر تتسم بالاعتدال في محفظة الدين وتحقيق أي من الأهداف الأخرى التي وضعتها الحكومة مثل تطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية ليتمتع بالكفاءة والعمق.

ج - استراتيجية إدارة الدين العام: تتمثل استراتيجية إدارة الدين العام بالخطة التي تعتمدها الحكومة لتنفيذها على المدى المتوسط من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة لمحفظه الديون الحكومية.

المحور الثاني: سياسة حوكمة الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم مكونات الطلب الكلي ولذلك أولت الدولة أهمية كبيرة للنفقة العامة، حيث تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي أحد أبرز أدوات السياسة المالية في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي وللتحكم في ظاهرة التزايد المستمر للنفقة العامة في مختلف دول العالم كان لزاما على هذه الدول القيام بعملية ترشيدها والتحكم في طرق تسييرها.

أولا: ماهية الحوكمة

1 - تعريف الحوكمة:

- تعريف الحوكمة لدى البنك الدولي: عرفها البنك الدولي على أنها " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما من أجل التنمية.
- تعريف الحوكمة لدى صندوق النقد الدولي: عرفها على أنها " العملية التي تم في إطارها إتخاذ القرارات وتنفيذها أو عدم تنفيذها، وفي داخل الحكومة تعني الحوكمة العملية التي تقوم بموجبها المؤسسات العامة بإدارة الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة، وتشير سلامة الحوكمة إلى إدارة الحكم على نحو يبعد تماما على التعسف والفساد، مع المراعاة الواجبة لحكم القانون.

2 - أهمية الحوكمة: يمكن تلخيص أهمية الحوكمة فيما يلي:

- تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنظمات
- تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد ما يزيد في القدرة التنافسية للمنظمات والشركات.
- بث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية ما يحسن من عملية صنع القرار
- إن أهمية الحوكمة من منظور الدولة تتمثل في تجنب الفساد الإداري والمالي وتلاشي كل أنواع التبذير والإسراف (أمنة، صص 36 - 37).

ثانيا: ماهية النفقة العامة:

بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمعات زاد اهتمامها بدراسة الإنفاق العام، وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع وتحقيق أهدافه كما أن للمنفعة العامة دور كبير في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي إذا ما وجهت بالشكل الصحيح كما ونوعا.

1 - تعريف النفقة العامة: (محمود حسين، 2015، صص 106-107)

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.

2 - ظاهرة التزايد المستمر في النفقة العامة: (العلی، 2011، صص 55 - 67) يبين لنا استقراء التاريخ المالي، خضوع النفقات العامة إلى ظاهرة التزايد المطرد وفي جميع الدول مهما اختلفت في أنظمتها الاقتصادية.

أ - الأسباب الظاهرية: قد لا تؤدي زيادة النفقات العامة في دولة من الدول إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي مجرد زيادة رقمية لا تنعكس بشكل زيادة في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من قبل الدولة وفي ما يلي استعراض أسباب تلك الزيادة.

- انخفاض قيمة النقود.
- التغير في أساليب الحسابات الحكومية.
- زيادة السكان واتساع مساحة الدولة.

ب - الأسباب الحقيقية:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة ما فالزيادة الحقيقية إذن هي تلك الزيادة في النفقات العامة التي يصاحبها - على عكس الزيادة الظاهرية - زيادة كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها وزيادة في مقدار العبئ الضريبي أو الأعباء الأخرى، وللزيادة الحقيقية أسباب متعددة:

- الأسباب الاجتماعية.
- الأسباب الاقتصادية.
- الأسباب السياسية.
- الأسباب الإدارية.

ثالثاً: ماهية حوكمة الإنفاق العام

1 - تعريف حوكمة الإنفاق العام:

يقصد بحوكمة سياسية النفقات العامة مختلف الإجراءات التي تستهدف العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن (عبد المنعم، 1999، ص 72).

كما ينظر إلى مفهوم حوكمة سياسات الإنفاق على أنها تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة (نريمان، ص 396)

2 - عوامل نجاح حوكمة الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية حوكمة سياسات الإنفاق العام لا بد من توافر جملة من العوامل نذكر منها: (نريمان، ص 396).

أ. - الالتزام بمبادئ الحوكمة: حيث ينعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق بصورة مباشرة.

- التخصيص الأمثل للموارد: يقصد به عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- تحديد الأهداف بدقة: أي تحديد الأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل للبرامج الحكومية بشكل دقيق وواضح.

-كفاءة الجهاز الإداري: ونعني بها كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها باعتبار أن توفر الإرادة السياسية والمشاركة في ظل غياب جهاز إداري كفى لا يحقق متطلبات حوكمة الإنفاق الحكومي.

-الرقابة على برامج الإنفاق الحكومي العام: لتحقيق ذلك يستوجب توفر نظم محاسبية ورقابية فعالة، حيث تستطيع مختلف الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته، ما يمكنها من تقييم كل عملية.

المحور الثالث: الاستدامة المالية

لقد لقي موضوع الاستدامة المالية اهتمام الكثير من الدول خاصة في الوقت الراهن، وذلك لأن الاستدامة المالية هي بمثابة الخطة المالية المحكمة التي تستطيع الدولة من خلالها قياس مدى قدرتها على الإنفاق الحالي، وذلك بما يخدم قدرتها المستقبلية على الوفاء بالتزاماتها المالية.

1 – تعريف الاستدامة المالية:

تتحقق الاستدامة المالية عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث أي تغيرات أو أحداث طارئة (Blanchard, 1990,p2)

2 – مؤشرات الاستدامة المالية:

تستند الاستدامة المالية من خلال قياسها وتحليلها لقدرة الدولة على الوفاء بديونها على بعض المؤشرات نذكر منها:

أ – مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: تتمثل أهمية مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي في إعطاء صورة إجمالية لعبئ الدين العام وكذا لقوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، ويعتبر بمثابة مؤشرا إرشاديا لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم ومدى قدرتها على سداد دينها العام (قروف، 2020، ص144).

ب – مؤشر الثروة الحكومية:

ويقوم هذا المؤشر على مقارنة قيمة الفائض الأولي المستحق بقيمته المستهدفة التي تضمن الحفاظ على حجم ثروة الحكومة (bruiter, 1985).

ج – أهمية الاستدامة المالية: (بالواضح، 2021، ص ص 162- 163).

- يمكن أن تمثل الاستدامة المالية إنذارا مبكرا للدولة، حيث يتيح لصانعي القرار في الدولة قياس مدى جودة السياسة المالية المتبعة وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل والأثار المحتملة من استمرارها.

- تستند المنظمات الدولية في اتخاذ بعض قراراتها لمنح تمويل أو إعادة جدولة للدين أو اقتراح سياسات على تحليل الاستدامة المالية للدولة.

يعتبر نجاح الدولة في تحقيق الاستدامة المالية إحدى مؤشرات الحكومة الجيدة للاقتصاد، مما يعطي مؤشرا على قدرة الدولة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بطريقة كفئة.

3 – قواعد الاستدامة المالية: (كاظم، 2016، ص431).

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يلي:

أ - القاعدة الذهبية: بمقتضى هذه القاعدة لا يتم اللجوء للاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الإستثمارية، بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية.

ب - قاعدة توازن الموازنة: تشترط هذه القاعدة ان يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف إستثنائية بزل بزوالها، ومن ثم لا يعد تحقيق الموازنة العامة شرطا في أوقات الركود .

ج - قاعدة الموازنة المرنة: يسمح للحكومة في ظل هذه القاعدة تحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة .

د - قاعدة استدامة الاستثمار: تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية.

المحور الرابع: حوكمة الإنفاق العام في الجزائر لتحقيق التوازن المالي في ظل استدامة المالية العامة في هذا المحور سنسلط الضوء على واقع حوكمة الإنفاق العام في الجزائر وعلى مختلف الأساليب التي يجب على الجزائر إتباعها لترشيد إنفاقها العام، كما سننوه في هذا المحور على ضرورة المحافظة على مصادر تمويل الإنفاق العام لاستدامة المالية العامة .

1 - تشخيص واقع حوكمة الإنفاق العام في الجزائر في ضوء مؤشرات الحوكمة العالمية:

سنحاول في هذا المحور تشخيص واقع حوكمة الإنفاق العام في الجزائر من خلال تحليل تصنيف الجزائر ضمن أهم مؤشرات الحوكمة العالمية ورصد التطورات التي لحقت بهذه الأخيرة (أمنة، صص 39-40).

- مؤشر الموازنة المفتوحة: تأسست مبادرة الموازنة المفتوحة عام 2006 من قبل الشراكة الدولية للميزانيات التي تعنى بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، حيث بدأت بمسح يشمل 59 دولة ثم في 2015 أصبح يفوق 100 دولة، ويعتبر مؤشر الموازنة المفتوحة من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على مدى تبني الدولة لنظم مالية تتسم بالشفافية والقابلية للمسائلة، وتم ترتيب الدول حسب التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط يتراوح من 0 الى 100 وكل ما تقترب النتيجة من ال 100 تكون شفافية الموازنة أكبر وكل ما كانت أقل من 10 واقترب من الصفر كل ما كانت الدول في مجال الموازنة المفتوحة ضعيفة.

والجدول الموالي يوضع لنا ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة:

السنة	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة	2/100	1/100	13/100	19/100	3/100
100 /					

Source: intentional budget Partners hip , openbudget index , dispeniblea
www.openbudeget index.org.consulte le 19/02/2020 .

يتضح من الجدول أن درجات الجزائر ضعيفة جدا هذا ما جعلها تصنف ضمن الدول التي لا تقدم أي معلومات حول نظم ميزانياتها وهو ما يدل على غياب الشفافية في إدارة المال العام وعدم قدرة المجتمع المدني على معرفة كيف تستخدم إيرادات الميزانية.

-مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام:

يصدر مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام على المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" ضمن تقرير التنافسية العالمية، حيث يقيم هذا المؤشر مدى رشادة وكفاءة الحكومات في إنفاق الإيرادات العامة وعدم التبذير والإسراف وذلك وفق نقاط تتراوح بين 1 و 7 يمثل 1 الإسراف الكبير و 7 يمثل الكفاءة والرشادة في الإنفاق العام، والجدول الموالي يوضح لنا تطورات هذا المؤشر في الجزائر: جدول رقم (2): مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام للجزائر (2008-2018).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1
الرتبة	133/48	133/80	139/64	142/79	166/144	101/148	144/74	140/76	136/75	136/75	136/75

Source: world economic forum , wastefulness of government spending index , disponiblea. <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report>, consulte le 19/02/2020 .

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر قد تحسنت على قيم متواضعة جدا ضمن مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام بواقع 3.1 نقطة سنة 2018 / 2017 وهو ما يعكس لنا عدم الكفاءة والرشادة في استخدام المال العام وأن ظاهرة الإسراف لا زالت مرتبطة بالإنفاق العام في الجزائر على الرغم من اتجاه الحكومة نحو ترشيد نفقاتها في السنوات الأخيرة بالأخص بعد الانهيار الذي عرفته أسعار البترول سنة 2014 وعليه فالجزائر ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الإسراف وهدر المال العام وترشيد نفقاتها وذلك من خلال الحكومة الجيدة لنفقاتها وإيراداتها.

- مؤشرات الحكم الراشد حسب البنك الدولي:

يعتبر الحكم الراشد من أهم الأسس التي تساهم بقوة في دفع الاقتصاد نحو الرقي والنمو الاقتصادي، وان تعزيز الحكم الراشد بكافة أوجهه بما في ذلك ضمان حكم القانون وتحسين كفاءة القطاع العام ومحاربة الفساد يؤدي إلى تقدم الأداء الاقتصادي للدول، إلا أن أهم ما يعاب على الجزائر هو غياب الحكم الراشد الذي أثر سلبا على إنجاح مسيرة التنمية الاقتصادية بها وخلق لديها العديد من المشاكل والآفات وأساء لسمعتها وهذا باعتراف مختلف التقارير وكذلك تصريحات الشخصيات الوطنية وإتفاق جميع الفئات الشعبية.

2 – أساليب حوكمة النفقات العامة في الجزائر: (بالبواضح، 2021، ص 398)

إن تعقد العمليات المالية في الجزائر وبروز الأزمات المالية بها من فترة لأخرى منذ الاستقلال، كان آخرها الصدمة النفطية التي انعكست على انخفاض المداخيل الوطنية حيث أدت وبصفة مباشرة إلى إتباع استراتيجية عامة للتقشف تحت مسمى ترشيد الإنفاق العام. وبناء على ما سبق وضمنا لنجاح حركة سياسة الإنفاق العام لابد من توافر جملة من المتطلبات والأساليب نذكر منها:

أ - ضبط حجم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني:

إذ أن المزيد من الاستثمارات في المشروعات العامة المملوكة للدولة قد تؤدي بنا إلى مزيد من العجز الموازين وإمكانية العودة إلى الاستدانة الخارجية، فقد أثبتت عديد من التجارب خاصة في البلدان التي تتجه نحو اقتصاد السوق أن نشجع القطاع الخاص وعدم مزاحمته له تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الوطني من حيث نجاح المشاريع ونقص التكاليف، باعتبار أن المستثمر يكون أكثر حرصاً على أمواله من أجل تحقيق أرباح أكثر.

أما قيام الدولة بتلك المشاريع فيفسح المجال واسعاً للإهدار المال العام وتبذيره ما يزيد من التكاليف ومدة إنجاز المشاريع ويعزز المزيد من اللاحوكة.

وعليه بات لزاماً على الحكومة إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات إنفاق الموارد المالية المتاحة على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي عبر الوطن، وذلك يضبط نسب تدخلها، وفسح المجال للقطاع الخاص لكل المشاريع التي يمكن أن يضبط نسب تدخلها، وفسح المجال للقطاع الخاص لكل المشاريع التي يمكن أن يؤديها هذا الأخير بكفاءة أكثر، تجسيدا لما تنص عليه مبادئ حوكمة النفقات العامة.

ب - حوكمة مصادر تمويل النفقات:

يجب الارتقاء بمصادر التمويل التقليدية إلى مصادر تمويل جديدة تمكننا من تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر.

ج - حوكمة اتجاهات السياسة الإنفاقية:

يقصد بها العمل على ترشيد سياسية الدولة الإنفاقية والابتعاد على الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية.

د - تحديد أولويات الإنفاق:

إن من الواضح أن جميع أوجه الإنفاق ليست على درجة واحدة من الأهمية، فهناك من المشاريع، ومن وجوه الإنفاق ما يستوجب تقديمه على غيره .

ومن المعايير التي يجب على صناع السياسات في الجزائر تبنيها ما يلي:

- ترتيب المرافق حسب ضرورتها .
- ترتيب المرافق حسب طبيعتها
- ويمكن تقييم المرافق إلى ثلاث فئات:
- المرافق الإصلاحية أو التعميرية
- المرافق التجارية.
- المرافق الدفاعية.
- تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع.

هـ - تفعيل الرقابة على الأموال العمومية:

إن التسيير النزيه والعقلاني والتحكم في آليات الرقابة، يمكن أن يحافظ ويرشد المال العام ويجنب الدولة الولوج في دوامة الاختلاس والغش للمال العام ومن هنا تبرز أهمية آليات الرقابة في تسيير الأموال العمومية.

و - تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة:

قد باتت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لوضع حلول للمشاكل التي تواجهها معظم الحكومات والتي يعد من أبرزها زيادة الشفافية في المالية العامة، حيث تتيح لصناع القرار معرفة وتحديد المخاطر المالية المحتملة وأساليب إدارتها على المدى القريب، مما يقتضى اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم محاولة الحد من الوقوع في الازمات وتخفيف حدتها.

3 - أهمية تحقيق استدامة المالية العمومية: (نريمان، 2017، صص 166-117)

إن الملاحظ لسيرورة الإنفاق العمومي وسياسة الميزانية عموما في الجزائر باعتبارها من الدول الريعية يستشف انها تتزامن مع الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها ترفع في الانفاق العمومي في حالة الرواج وتسعى الى تخفيضه في حالة الركود، وهو ما يعاكس أساسيات أو منطلقات التحليل الكنزي .

إن ارتباط سياسة الميزانية بأسعار النفط يجعلها تتميز بالهشاشة عبر الزمن، فالانخفاض الحاد له ينعكس على ارتفاع العجز الموازي إلى أعلى مستوياته رغم ان النفقات الاستثمارية والبرامج ساهمت في رفع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، الا ان هذا الأخير لا يزال يمثل أكثر من 35 % من الناتج المحلي العام على مدار العشرين سنة الماضية.

في اعتقادنا استدامة مالية الدولة في الجزائر تنطلق من ضرورة حماية الميزانية من تقلبات أسعار النفط وذلك بتمويل النفقات الضرورية لاستمرار أنشطة الدولة انطلاق من موارد تتميز بالاستدامة، فإذا أخذنا بالاعتبار أن الميزانية العمومية تم تمويلها بنسبة تتراوح بين 50 % و 60 % من إيرادات الجباية البترولية (السعر الحسابي لإيرادات الجباية البترولية 37 دولار للبرميل في حين السعر التوازني يتعدى 80 دولار للبرميل)، وهو ما يعكس هشاشة التوازن المالي للدولة فكل تراجع لإيرادات النفط (تراجع كمية صادرات النفط متبوعة بانخفاض أسعاره) سيرهن أكثر فأكثر نفقات الميزانية، والتي عرفت توسع غير مسبوق، حيث تمثل حوالي 35 % من قيمة الناتج المحلي، مع تسجيل حوالي 60 % منها توجه لتسيير دوايب الدولة، وعليه لا مناص أمام الدولة اليوم من حوكمة أساليب إدارة مواردها وتقليص الاعتماد على النفط في إعداد ميزانيتها وتقليص النفقات وحوكمتها=.

4. خاتمة:

لقد تطرقنا من خلال بحثنا هذا لواقع حوكمة الانفاق العام في الجزائر استنادا على تصنيفها ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية، وكما تطرقنا أيضا لمتطلبات الحوكمة الرشيدة التي يجب على الجزائر ترسيخها لترشيد انفاقها العام للخروج من مشاكلها المالية، وذلك لضمان استدامة مالية عمومية على المدى الطويل .

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا الى النتائج التالية

- ✓ الجزائر حققت نتائج ضعيفة في مؤشرات الحوكمة العالمية وذلك لغياب وسائل الرقابة وغياب الشفافية في مجال المالية العامة.
- ✓ الجزائر تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية مما جعلها رهينة تقلبات أسعار هذه الأخيرة.
- ✓ ان اعتماد الجزائر على الحوكمة الرشيدة في انفاقها وترسيخها لمتطلباتها سيخلصها من مظاهر الاسراف والتبذير في مآليها العمومية.
- ✓ أهمية تحقيق استدامة مالية عمومية في الجزائر، وذلك من خلال تمويل نفقاتها من موارد تتميز بالاستدامة وذلك من خلال تنوع مصادر إيراداتها خارج مجال النفط.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية :

- أحمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 94 / المجلد 22 / جامعة ديالى، 2016.
- أحمد عبد الرحمن يسرى وآخرون، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006.
- بالواضح عبد العزيز، متطلبات تحقيق استدامة المالية العامة للدولة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12 / العدد 02، جامعة الجلفة، 2021.
- بالواضح عبد العزيز، الحوكمة كأسلوب في إدارة المخاطر وأثرها على الاستدامة المالية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عمارثليجي بالأغواط 2020 / 2021.
- بومعزة أمينه، حوكمة الانفاق العام، واقعها ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، حويلات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد، 07، العدد 02.
- حامد عبد المجيد، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية.
- رقوب نريمان، دور حوكمة سياسة الانفاق العمومي في الحد من العجز الموازي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 30 (2) جامعة سطيف.
- رقوب نريمان، معالجة العجز الموازي في الجزائر بين متطلبات حوكمة الانفاق و ضرورة استدامة مصادر التمويل، معارف مجلة دولية محكمة، العدد: 22، 2017.
- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن دار دجلة 2011.
- صديق حمايدي، دور ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور جامعة الجلفة، (2021 - 2022).

عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، 2003.

عادل العلى، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثرء للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الثانية 2016.
عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط 1 مطابع جامعة الملك سعود، 1992.
عبد المنعم أحمد، فريد مصطفى، الاقتصاد المالي و الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.

عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، 1999.
فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008.
محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2010.

محمد كريم قروف، سليم العمرأوي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990، 2018)، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 02، الجزائر، 2020.
محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015.
يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2000، ص 177.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Blanchard , Oliver , "suggestion for a new set of fiscal indicators" , oecd de partment of economic and statistics , working paper n ° , 79 , 1990.
Buitter , w , "A guide to public sector debt and deficits" economic policy , 1985 .
Dominick Salvatore , économies international , debook , supérieur , bruxel , 2008 .
Jean pierre Delas , économie contemporaine , éditons marketing , paris , 1992 .